

ديسمبر 2025

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق النفط العالمية

خام غرب تكساس الوسيط يتراجع إلى أدنى مستوياته في ستة أشهر، في ظل تنامي المخاوف بشأن تخمة الإمدادات...

سجلت أسعار النفط الخام تراجعاً متتالياً خلال الأسبوع الماضي، لتصل إلى أدنى مستوياتها في عدة أشهر، مدفوعة بتزايد المخاوف من تخمة الإمدادات في العام 2026. إذ تداولت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط دون مستوى 60 دولار أمريكي للبرميل، لتنتهي تداولاتها مغلقة عند 57.44 دولار أمريكي للبرميل، والذي يعد أدنى مستوى يتم تسجيله في ستة أشهر، في حين تراجعت أسعار العقود الآجلة لمزيج خام برنت إلى أدنى مستوياتها في شهرين، بالقرب من مستوى 61 دولار أمريكي للبرميل. وعكس هذا التراجع أيضاً استمرار تزايد إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة للأسبوع الثاني على التوالي، ليقترّب من مستويات قياسية، في المقابل، وفرت التطورات الجيوسياسية، ولا سيما تلك المرتبطة بالولايات المتحدة وفنزويلا، إضافة إلى استمرار تصاعد التوترات بين روسيا وأوكرانيا، في توفير بعض الدعم لأسعار النفط. كما أن انتعاش نشاط التكرير في الصين خلال نوفمبر-2025 وفر دعماً مؤقتاً للأسعار، على الرغم من أن العديد من البيانات الأخرى أشارت إلى ضعف في الاقتصاد بشكل عام.

اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام



المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

وعلى صعيد العرض، تشير معظم التوقعات الأخيرة إلى استمرار تخمة المعروض في سوق النفط خلال العام 2026. ووصف كبير الاقتصاديين في شركة ترافيجورا فائض المعروض المتوقع العام المقبل باعتباره "تخمة فائقة"، مدفوعاً بموجة تتسم بزيادة الإمدادات مقابل نمو ضعيف في الطلب. إلا أنه على الرغم من ذلك، أشار إلى أن استمرار عمليات الشراء من قبل المستوردين، ولا سيما الصين، إلى جانب التعديلات المحتملة في خطط الإمدادات من الولايات المتحدة ومنتجي الأوبك وحلفائها، قد يساهم في تأجيل أو التخفيف من حدة فائض المعروض. وفي تقريرها الشهري الأخير، توقعت وكالة الطاقة الدولية تسجيل فائض في المعروض النفطي بنحو 3.84 مليون برميل يومياً خلال العام المقبل، وهو ما يمثل خفضاً عن توقعات الشهر السابق البالغة 4.09 مليون برميل يومياً، أي ما يعادل نحو 4 في المائة من الاستهلاك العالمي. وعلى الرغم من بقاء الفائض عند مستويات مرتفعة، إلا أن هذا التعديل يعد المرة الأولى منذ مايو 2025 التي تقوم فيها الوكالة بخفض تقديراتها لفائض المعروض المتوقع للعام 2026.

وعلى الصعيد الجيوسياسي، برزت خلال الأسبوع الماضي تطورات تتعلق بمصادرة ناقلات نفط، ما أثار مخاوف بشأن إمدادات النفط الخام عالمياً. وشمل ذلك قيام الولايات المتحدة بمصادرة ناقلة نفط خاضعة للعقوبات قبالة السواحل الفنزويلية، في خطوة استهدفت ما يعرف باسم "أسطول الظل" الذي يبيع النفط إلى الصين ودول أخرى. ووفقاً لوكالة رويترز، جرى تعليق نحو 6 مليون برميل من النفط الخام عقب هذه المصادرة، مع إفادة التقرير بأن الولايات المتحدة تستعد لاعتراض المزيد من السفن التي تنقل

النفط الفنزويلي. وفي واقعة أخرى، أفادت تقارير بأن إيران صادرت ناقلة أجنبية في خليج عمان الأسبوع الماضي كانت تحمل نحو 6 مليون لتر من الوقود. وفي الوقت ذاته، وعلى الرغم من عقد عدة اجتماعات بين مسؤولين روس وأوكرانيين بوساطة الولايات المتحدة، لم تسفر هذه الجهود عن أي تسوية تنهي الحرب المستمرة بين البلدين. وشملت أحداث موجات التصعيد هجمات أوكرانية استهدفت مصفاة أفييسكي لتكرير النفط ومنشأة لتخزين النفط في منطقة فولغوغراد، في حين واصلت روسيا بدورها تنفيذ ضربات على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا. وتبلغ الطاقة التكريرية للمصفاة نحو 180 ألف برميل من النفط الخام يومياً.

وفيما يتعلق بالإنتاج، ارتفع إنتاج الأوبك وحلفائها بنحو 43 ألف برميل يومياً خلال شهر نوفمبر 2025، وفقاً للمصادر الثانوية للأوبك، ليصل إلى 43.1 مليون برميل يومياً. وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بصفة رئيسية بارتفاع إنتاج كازاخستان، الذي عوض جزئياً تراجع الإمدادات السابقة وعاد إلى مستويات سبتمبر 2025. في المقابل، ظل إنتاج الدول الأعضاء في الأوبك شبه مستقر على أساس شهري، دون تغير يذكر مقارنة بالشهر السابق.

الاتجاهات الشهرية لأسعار النفط

شهد سوق النفط الخام تقلبات ملحوظة في ديسمبر 2025، متأثراً بمزيج من التطورات الاقتصادية الرئيسية والعوامل الجيوسياسية. إذ سجلت العقود الآجلة لمزيج خام برنت أعلى مستوياتها في أسبوعين خلال الأسبوع الأول من الشهر، مع تصاعد التوقعات بإقدام الولايات المتحدة على خفض سعر الفائدة للمرة الثالثة هذا العام. وعكست هذه المكاسب رهانات الأسواق على دعم النمو الاقتصادي نتيجة خفض سعر الفائدة، وما قد يترتب على تلك الخطوة من تحسن في الطلب على النفط الخام. وعلى الصعيد الجيوسياسي، ساهمت اضطرابات الإمدادات القادمة من كل من روسيا وفنزويلا في توفير دعماً إضافياً لأسعار النفط. ووفقاً لوكالة رويترز، أدى تعثر المحادثات بين روسيا وأوكرانيا إلى دفع دول مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي لدراسة استبدال سقف أسعار صادرات النفط الخام الروسي بحظر كامل على الخدمات البحرية، في إطار مساعيها للحد من العائدات النفطية الروسية. وفي ذات الوقت، ما تزال المحادثات بين الجانبين مستمرة، على الرغم من تصاعد الهجمات بالطائرات المسيّرة، التي تسببت في اندلاع حريق في ميناء تيمريوك الروسي على بحر آزوف، وهو ميناء يتعامل مع شحنات غاز البترول المسال والمنتجات النفطية والبتروكيماويات.

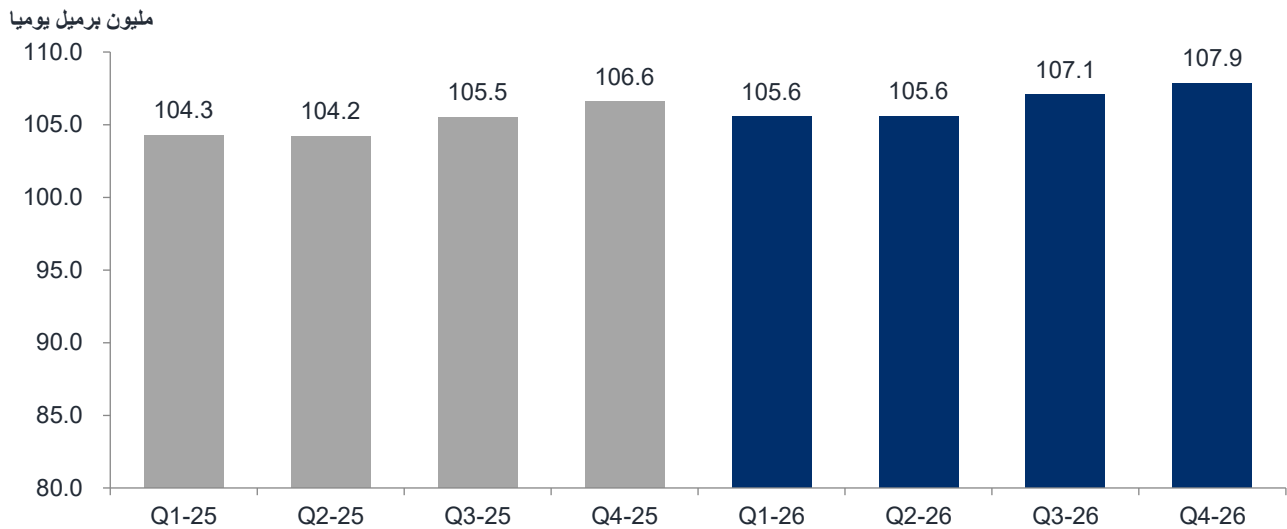
وفيما يتعلق بالاتجاه الشهري للأسعار، سجلت متوسطات أسعار النفط الخام تراجعاً حاداً على نطاق واسع في نوفمبر 2025، وذلك عقب انخفاضات ملموسة كانت قد سجلت أيضاً في أكتوبر 2025. إذ تراجع متوسط سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت بنسبة 1.6 في المائة ليصل إلى نحو 63.6 دولار أمريكي للبرميل في نوفمبر 2025، مقارنة بمتوسط بلغ 64.6 دولار أمريكي للبرميل في أكتوبر 2025. في المقابل، سجل متوسط سعر سلة الأوبك المرجعية تراجعاً أقل نسبياً بنسبة 1.1 في المائة ليبلغ 64.5 دولار أمريكي للبرميل، مقارنة بنحو 65.2 دولار أمريكي للبرميل في الشهر السابق. كما شهدت أسعار خام التصدير الكويتي انخفاضاً مماثلاً بنسبة 1.2 في المائة، لتسجل متوسطاً قدره 65.2 دولار أمريكي للبرميل في نوفمبر 2025، مقابل 66.0 دولار أمريكي للبرميل في أكتوبر 2025. من جهة أخرى، تراجعت متوسطات أسعار النفط الخام خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من العام بمعدلات ثنائية الرقم، إذ انخفض سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت بنسبة 14.4 في المائة، في حين تراجعت سلة خام الأوبك بنسبة 12.7 في المائة على أساس سنوي. أما على صعيد التوقعات، فقد ظلت تقديرات الإجماع لأسعار مزيج خام برنت مستقرة مقارنة بتوقعات الشهر الماضي للثلاثة أرباع المقبلة، في حين تم تعديلها بالرفع هامشياً للنصف الثاني من العام 2026. ووفقاً لهذه التقديرات، يتوقع أن يبلغ سعر النفط نحو 63 دولار أمريكي للبرميل بنهاية العام 2026. وفي المقابل، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأميركية مستوى أدنى للأسعار العام المقبل، ليصل المتوسط المتوقع نحو 55.08 دولار أمريكي للبرميل.

الطلب العالمي على النفط

أبقت الأوبك في تقريرها الشهري الأخير على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط خلال العام 2025 دون تغيير عند 1.3 مليون برميل يومياً، مع توقع أن يصل إجمالي الطلب إلى نحو 105.1 مليون برميل يومياً خلال العام. إلا أن التقرير تضمن تعديلات طفيفة على تقديرات الطلب للأرباع الثلاثة الأولى من العام، عكست البيانات الفعلية الواردة من الدول المختلفة. ووفقاً لتقرير الأوبك، خضعت تقديرات الطلب للدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمراجعات بالخفض خلال الربعين الأول والثاني من العام 2025، مع خفض أكبر في تقديرات الربع الثالث من العام، ليبلغ إجمالي التخفيضات نحو 0.05 مليون برميل يومياً للعام بأكمله.

كما تم خفض تقديرات الطلب لدول منطقة آسيا والمحيط الهادئ التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الثالث من العام 2025، ونحن 0.02 مليون برميل يومياً للعام بأكمله. في المقابل، تم تعويض معظم هذه التخفيضات من خلال مراجعات بالرفع لتقديرات الطلب للدول الأمريكية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، خاصة الولايات المتحدة، خلال النصف الثاني من العام. أما بالنسبة للدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد تركزت المراجعات على تقديرات الربعين الثالث والرابع من العام 2025، وجاءت هذه التعديلات لتعوض بالكامل المراجعات التي أجريت على بيانات الطلب للدول الأعضاء بالمنظمة.

الطلب العالمي على النفط -2026/2025 – (مليون برميل يومياً)



المصدر: أوبك

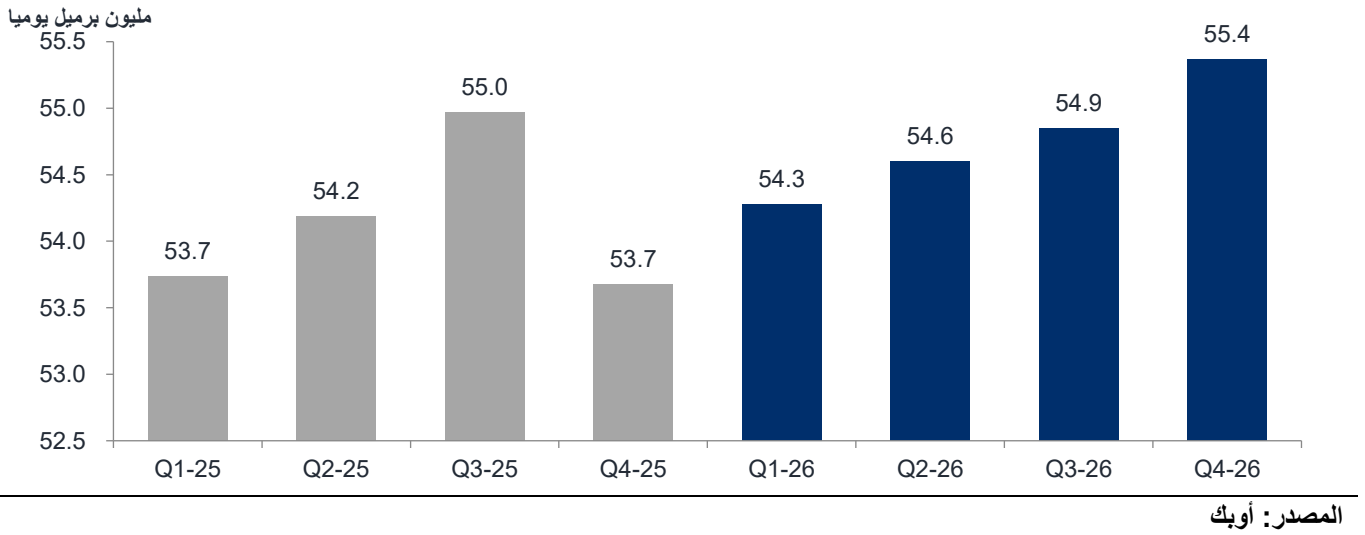
وعلى مستوى كل دولة على حدة، سجلت واردات الصين من النفط أعلى مستوياتها منذ أكثر من عامين في نوفمبر 2025. ووفقاً للبيانات الحكومية، ارتفعت واردات النفط إلى 50.89 مليون طن متري، بما يعادل 12.38 مليون برميل يومياً الشهر الماضي، في أعلى مستوياتها المسجلة في 27 شهراً. وبلغت الزيادة على أساس سنوي 4.88 في المائة، في حين جاءت الزيادة الشهرية بمعدل أقوى بنسبة 5.24 في المائة. كما ارتفعت واردات الصين خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من العام بنسبة 3.2 في المائة لتصل إلى 521.87 مليون طن. وعلى صعيد مصادر الإمداد، ارتفعت واردات النفط من السعودية خلال الشهر إلى أعلى مستوياتها في خمسة أشهر لتبلغ 1.59 مليون برميل يومياً، فيما زادت الواردات من إيران إلى 1.35 مليون برميل يومياً، وهو أعلى مستوى يتم تسجيله منذ أغسطس 2025، وفقاً لبيانات كبلر. وجاءت روسيا كثالث أكبر مورد، على الرغم من تراجع الإمدادات على أساس شهري إلى 1.19 مليون برميل يومياً في نوفمبر 2025. وفي المقابل، أظهرت الهند أيضاً نمواً ملحوظاً في الطلب على النفط خلال شهر نوفمبر 2025، مسجلة أعلى مستوى في ستة أشهر، وفقاً لبيانات وزارة النفط الهندية. وبلغ إجمالي الاستهلاك 21.27 مليون طن من الوقود خلال الشهر، بارتفاع بلغت نسبته 3.0 في المائة على أساس سنوي، مدفوعاً بتسارع نشاط قطاعي الإنشاءات والزراعة عقب انتهاء موسم الرياح الموسمية. أما من حيث الواردات، فقد ارتفعت مشتريات الهند من النفط الخام الروسي إلى أعلى مستوى في خمسة أشهر، مع توقعات باستمرار مستويات الواردات المرتفعة خلال ديسمبر، قبيل دخول العقوبات الأميركية حيز التنفيذ.

وفيما يتعلق بالطلب على النفط خلال العام 2026، أبتت الأوبك مجدداً على توقعاتها دون تغيير، مع توقع نمو الطلب بنحو 1.4 مليون برميل يومياً ليصل إجمالي الطلب العالمي إلى نحو 106.5 مليون برميل يومياً.

العرض من خارج الأوبك

سجل المعروض النفطي العالمي تراجعاً جديداً في نوفمبر 2025 مقارنة بالشهر السابق، في انعكاس لانخفاض الإنتاج من جانب منتجي الأوبك وحلفائها إلى جانب منتجين من خارج هذا التحالف. ووفقاً لبيانات وكالة الطاقة الدولية، انخفض إجمالي المعروض بنحو 610 آلاف برميل يومياً في نوفمبر 2025، فيما بلغ إجمالي التراجع خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2025 نحو 1.5 مليون برميل يومياً مقارنة بمستوى قياسي للمعروض بلغ 109 مليون برميل يومياً في سبتمبر 2025. وأوضح التقرير الشهري للوكالة أن الأوبك وحلفائها استحوذت على نحو 80 في المائة من إجمالي الانخفاض المسجل خلال الشهرين الماضيين، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى تراجع إنتاج روسيا وفنزويلا. ووفقاً لتقديرات الوكالة، انخفضت صادرات النفط الروسية بنحو 0.4 مليون برميل يومياً في نوفمبر، لتصل إلى 6.9 مليون برميل يومياً.

الإنتاج النفطي للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك – 2026/2025 (مليون برميل يومياً)



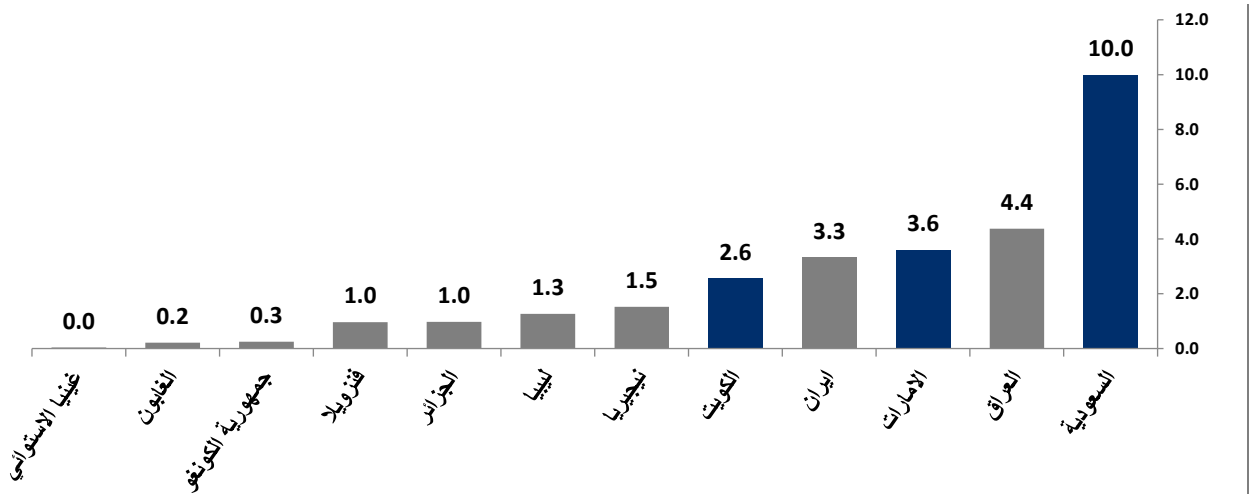
وكشف التقرير الشهري الصادر عن الأوبك عن رفع توقعات إمدادات السوائل النفطية للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك مقارنة بتقديرات الشهر السابق. ووفقاً للأوبك، يتوقع أن ينمو المعروض من المنتجين غير المشاركين في ميثاق التعاون المشترك بنحو 1.0 مليون برميل يومياً خلال العام 2025، بزيادة قدرها 50 ألف برميل يومياً عن التقديرات السابقة، وهو ما يعكس العوامل الموسمية وأحدث البيانات المتاحة. وعلى مستوى كل دولة على حدة، تعكس هذه المراجعة ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة. ووفقاً لأحدث تقرير أسبوعي صادر عن إدارة معلومات الطاقة الأميركية، سجل إنتاج النفط الأميركي نمواً للأسبوع الثاني على التوالي حتى الأسبوع الأول من ديسمبر 2025، ليقترّب من مستوى قياسي بلغ نحو 13.8 مليون برميل يومياً. في المقابل، أظهر التقرير الشهري الصادر عن وكالة الطاقة الدولية تقديراً أقل بقليل لنمو الإنتاج خلال العام 2025، عند 3.0 مليون برميل يومياً، مقارنة بتوقعات الشهر السابق البالغة 3.1 مليون برميل يومياً، ليصل إجمالي الإنتاج العالمي إلى نحو 106.2 مليون برميل يومياً خلال العام.

من جهة أخرى، أبقت الأوبك على توقعاتها لنمو انتاج السوائل النفطية للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك خلال العام 2026 دون تغيير، عند 0.6 مليون برميل يومياً، ليصل متوسط الإنتاج إلى نحو 54.8 مليون برميل يومياً خلال العام. وعلى الصعيد العالمي، توقعت وكالة الطاقة الدولية نمواً أقل قليلاً في المعروض النفطي خلال العام المقبل، بزيادة قدرها 2.4 مليون برميل يومياً (مقارنة بتقدير سابق بلغ 2.5 مليون برميل يومياً)، ليصل متوسط المعروض العالمي إلى نحو 108.6 مليون برميل يومياً. أما بالنسبة لإنتاج النفط في الولايات المتحدة، فقد أجرت إدارة معلومات الطاقة الأميركية مراجعة هامشية وخفضت توقعاتها، إذ تتوقع الوكالة حالياً أن يبلغ إنتاج النفط الأميركي نحو 13.5 مليون برميل يومياً العام المقبل، مقارنة بتقديرها السابق البالغ 13.6 مليون برميل يومياً.

إنتاج الأوبك من النفط الخام

تراجع إنتاج الأوبك من النفط الخام هامشياً في نوفمبر 2025، بعد ثلاثة أشهر متتالية من النمو حتى أكتوبر 2025، وذلك نتيجة لانخفاض الإنتاج المعلن من قبل غالبية الدول الأعضاء في المنظمة. وأظهرت بيانات وكالة بلومبرج أن إنتاج الأوبك ظل أعلى من مستوى 29.0 مليون برميل يومياً، إلا أنه انخفض بنحو 10 آلاف برميل يومياً ليبلغ 29.09 مليون برميل يومياً في نوفمبر 2025، مقابل 29.1 مليون برميل يومياً في أكتوبر 2025. وجاء هذا التراجع المحدود مدفوعاً بانخفاض إنتاج إيران والسعودية واليابون والعراق وغينيا الاستوائية، وهو الأمر الذي تم تعويضه جزئياً بارتفاع إنتاج دول أخرى، خاصة الإمارات. وبالاستناد إلى بيانات نوفمبر 2025، قدرت وكالة بلومبرج الطاقة الإنتاجية الفائضة لمنتجي الأوبك بنحو 4.6 مليون برميل يومياً، أي ما يعادل 13.7 في المائة من إجمالي الطاقة الإنتاجية للمنظمة. من جهة أخرى، كشفت بيانات مصادر الأوبك الثانوية عن وصول متوسط إنتاج الأوبك إلى 28.48 مليون برميل يومياً في نوفمبر 2025، دون تغيير يذكر مقارنة بشهر أكتوبر 2025، الذي سجل أعلى مستويات الإنتاج في 30 شهراً. وعلى مستوى كل دولة على حدة، أشار تقرير الأوبك إلى أن ارتفاع الإنتاج، ولا سيما في السعودية والإمارات والكويت والجزائر، تم تعويضه بالكامل بانخفاض إنتاج كل من فنزويلا والعراق وإيران. في المقابل، سجل إنتاج مجموعة الدول المشاركة في ميثاق التعاون المشترك بصفة عامة زيادة بنحو 43 ألف برميل يومياً ليصل إلى 43.07 مليون برميل يومياً في المتوسط خلال شهر نوفمبر 2025. وجاءت هذه الزيادة مدفوعة حصرياً بارتفاع إنتاج المنتجين من الدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك، وفي مقدمتهم كازاخستان، التي عوضت جزئياً التراجع الحاد في إنتاجها خلال أكتوبر 2025.

حصة الدول الأعضاء في الأوبك من الإنتاج النفطي لشهر نوفمبر 2025 - (مليون برميل يومياً)



المصدر: بلومبرج

وفي اجتماعها الشهري الأخير، جددت الأوبك وحلفاؤها تأكيد خطتها لتعليق زيادات الإنتاج خلال الربع الأول من العام 2026. وكان التحالف قد أعلن عن زيادات تدريجية في الإنتاج بإجمالي 2.9 مليون برميل يومياً منذ بداية أبريل 2025 وحتى ديسمبر 2025. وعلى الرغم من هذه الزيادات، إلا أن الأوبك وحلفائها ما تزال تبقي على تخفيضات إنتاجية قائمة بنحو 3.24 مليون برميل يومياً.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحته لا تمت بصلة لأي عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحته ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست